

أمن الطاقة في الخليج: التحديات والآفاق

• تأليف: مجموعة باحثين

189

انطلاقاً من الاهتمام البالغ الذي ما انفكت مسألة أمن الطاقة تحظى به من دول العالم قاطبة، فقد باتت تحتل موقع الصدارة على أجندة العمل العالمية؛ ومن هنا، فإن الموضوع الذي لا ينقطع حضوره في فصول هذا الكتاب جميعاً، هو التغيرات الدرامية التي شهدتها محاولات استشراف مفهوم أمن الطاقة، وإيجاد تعريف له.

وكانت وجهات نظر البلدان المستهلكة، قد نالت في الماضي، الكثير من الاهتمام والتركيز، على حين لم تثل الهموم لدى منتجي الطاقة وهو اجسهم، ممن تتم حماية مصالحهم على نحو مماثل إلا الشيء اليسير منهما؛ بضمان "أمن الإمدادات"؛ وفي هذا الشأن، يسلط خوزيه بوتيلودي فاسكونسيلوس، الضوء على هذه الحقيقة، ويشدد على التزام منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، تعهداً بضخ النفط إلى الدول المستهلكة له بكفاءة وفاعلية، مع مراعاة البعد الاقتصادي لهذا التعهد، كما أن الدول الأعضاء في المنظمة - والحديث ما يزال لفاسكونسيلوس - إنما تتوخى في سعيها لبيع النفط والغاز: تعزيز برامجها ومشروعاتها التنموية، وتحسين مستويات المعيشة في الدول المنتجة؛ فالثروات «الهيدروكربونية تُعد المصدر

• ينشر بالتنسيق مع مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية

شؤون اجتماعية | العدد 115، خريف 2012 السنة 29

الرئيس لمدخلاتنا، بل إنها تدر علينا في بعض الأحيان ما يزيد على 90% من عائدات إجمالي صادراتنا... ومن ثم، فنحن لما نزل بعد، ثابتين في عزمنا على الوفاء بتعهدنا بالمحافظة على أمن الإمدادات».

وإذا كان واقع الحال يقول: إن الدول المنتجة للنفط، والمستهلكة له، تتشارك في طائفة واسعة من المصالح التي تدفع بها جميعاً إلى تقوية دعائم أمن الطاقة، فعلي عيساوي، يعيد إلى ذاكرتنا اعتقاد المنتجين بأنهم أكثر هشاشة وعرضة للأذى بكثير، أمام تقلب أسواق النفط العالمية واضطرابها، وفي إطار معالجة هذه المشكلة، فإن أول خيارات الدول الخليجية المنتجة وأشدّها وضوحاً - في تقديره - هو توجه حكومات دول مجلس التعاون لحصد ريوعتها من مجمل العملية الإنتاجية، لا الاكتفاء بالصادرات النفطية فحسب؛ وهو الأمر الذي قد يلزمها إعادة تقويم سياساتها الحالية الخاصة بتسعير النفط، وضمان انسجامها والظروف السائدة؛ ثم يخلص الباحث إلى القول: إن تغيير نظام التسعير الحالي، وتنويع موارد الاقتصاد، وتوسيع نطاق الضرائب والرسوم المحلية، إنما هي بعض الخيارات الصعبة التي تواجه دول المنطقة اليوم.

ويكشف رياض حمزة، النقاب عن موطن ضعف آخر، يفرض نفسه بقوة على منطقة الخليج العربي؛ ففي منطقة كهذه، وهي التي تمتلك دولها مجتمعة ما يفوق 40% من احتياطات العالم النفطية، وتنتج من النفط قرابة خمس الإنتاج العالمي منه، فإن الاستثمارات التي سبق أن وظفت في برامج تطوير العلوم والتكنولوجيا فيها، لم تكن لتتناسب وما تمثله من أهمية، بالنسبة إلى الاقتصادات الوطنية، وعلى الرغم من إقرار الباحث، بأن مبادرات كثيرة كانت قد أطلقت مؤخراً؛ سواء بهدف تقوية دور الجامعات والمراكز البحثية، أو للتغلب على العوائق التي تحول دون نقل التكنولوجيا في ميادين ذات صلة بأمن الطاقة على المدى القصير، فإنه يعيد القول: إن المنطقة بحاجة إلى المزيد من برامج الدراسات العليا، وأبحاثها التي تصب جلّ اهتمامها على جوانب الطاقة وأوجهها المختلفة؛ ومنها تحديداً: بناء الطاقات والقدرات، وتحقيق التقدم العلمي؛ نظراً إلى أن هذه المنطقة ظلت تعتمد - أكثر مما ينبغي - على الأسواق العالمية؛ للحصول على التقنيات المتطورة التي باتت تمثل عنصراً حيوياً من عناصر بقائها.

وبحسب محمد السهلاوي، فإن ثمة عوامل محلية أخرى، ما انفكت تولّد آثاراً مضادة في

أسواق الطاقة وأمن منطقة الخليج في آن واحد؛ ومن بين هذه: «غياب الديمقراطية الحق، وتفتشي الفساد، وافتقار أسواق العمل إلى الضوابط والقيود التنظيمية»، وهو يرى أن مشكلات من هذا النوع، من شأنها: إيجاد العقبات أمام أي إصلاحات اقتصادية وإدارية، والتأثير سلباً في أمن الطاقة. ويضيف إلى ذلك مشاغل أخرى، تكتسب أهمية كبرى، إزاء ما يتعلق بتحقيق أمن الطاقة في منطقة الخليج؛ وتلك هي: أمن الإمدادات، وأمن الطلب، واستقرار أسعار النفط، من حيث ارتباطها بالدولار الأمريكي، وعلاوة على ما تقدم، فهو يرى أن وضع الاقتصاد العالمي، والفرص المتاحة أمام العرض والطلب، والاعتماد المتبادل بين المنتجين والمستهلكين - وخاصة من يواجه منهم نمو الطلب بمعدلات عالية - عوامل إضافية، تؤكد أن أمن الطاقة في الخليج، سيظل قضية فائقة الأهمية على الصعيد العالمي، برغم أنه لا ينبغي التقليل من أهمية دور دول الخليج فيها.

ويقدم أسس الحجّج، عرضاً آخر لأهمية مبدأ الاعتماد المتبادل في مجال الطاقة، وهو الذي يصفه بـ «مفتاح أمن الطاقة لأي دولة كانت»، وعلى الرغم من اعتقاده بأن مبدأ الاستقلالية في ميدان الطاقة، يمكن أن يعزز بعض جوانب أمنها، فإنه - أي هذا المبدأ - لا يقي هذه الدولة، أو تلك، من الصدمات المحتملة الوقوع في هذا الميدان؛ ولذا، فإن البلدان المستهلكة لن تتمكن من تقوية أمنها في مجال الطاقة، إلا من خلال ما يصفه الكاتب بـ «أمن الطاقة المتبادل»؛ وهو - من ثم - يعرف أمن الطاقة بأنه «توافر إمدادات الطاقة بصورة ثابتة وشكل مطّرد، بحيث يضمن تحقق النمو الاقتصادي في الدول المنتجة والدول المستهلكة معاً، بأقل تكلفة من الناحية الاجتماعية، وبأدنى حد من تذبذب الأسعار»؛ وتأسيساً على أنموذج «نجم الطاقة» الذي استنبطه الباحث، فإن المستهلكين قادرون على تحقيق أمن الطاقة، عن طريق تنوع مصادرها وواراداتها وصادراتها، أما بالنسبة إلى المنتجين، فسيكون عليهم تنوع مصادر مدخولاتهم، وتقليل الاعتماد على صادراتهم من موارد الطاقة، ومهما يكن من أمر، فإن الباحث يضع فوق أي عامل آخر، حقيقة مفادها أن صناعات القرار لن يتمكنوا من الخروج بالتوصيات الضرورية المطلوبة؛ لتفادي تقلب الأسعار والوقوع في أزمة من أزمات الطاقة، في غياب وسائل القياس والتقييم الدقيقة اللازمة لتقديم بيانات ومعطيات محدّثة، عن شتى العوامل التي تحدد طبيعة أمن الطاقة؛ وهي البيانات والمعطيات التي تفتقر إليها دول الخليج إلى حد كبير.

ووصولاً إلى ما يعزز استقرار الأسعار وثباتها، فإن الاستشراف الذي أجراه فنسنت لاورمان، للهوة الفاصلة بين منتجي مصادر الطاقة ومستهلكيها، قد تمخض عن نموذج تُصاغ وفقه، آلية لـ ”ضبط الأسعار“، يقوم المنتجون والمستهلكون فيه معاً على إدارتها، وفي تقديره: أن آلية كهذه يمكنها بصورة عامة، إبقاء الأسعار في حالة استقرار نسبي، وعند مستويات معقولة، ويفترض الباحث أن الأساس المثالي الذي تبنى عليه هذه الآلية، يمكن أن يتخذ شكل معاهدة، تُعقد بين الدول الأعضاء، في كل من: منظمة أوبك، ووكالة الطاقة الدولية، ومجموعة العشرين الكبار (G-20)؛ بغية إقامة ما يمكن تسميته ”الوكالة الدولية للنفط“؛ وفق هيكل إداري يماثل ذلك الذي تطبقه وكالة الطاقة الدولية؛ وكيان كهذا - كما يرى لاورمان - ربما يكون قادراً على دفع الأسعار نحو الاستقرار عند مستويات معقولة؛ الأمر الذي سيسهم في استقرار معدلات تدفق الاستثمارات نسبياً، وفي توفير طاقات إنتاجية احتياطية مضافة، ولاسيما داخل منظومة أوبك؛ لحماية دولها من أي ”صدّامات“، قد تصيب الإمدادات النفطية.

ويقف نوداري سيمونيا، مدافعاً عن الحاجة إلى وضع ضوابط أشد فاعلية وأكثر تأثيراً، ويوجّه انتقاداته للغرب؛ بسبب عجزه عن تقبل فكرة إيجاد حل ”عادل“ و ”يحقق المنفعة المتبادلة“؛ للتعاون في مجال الطاقة بين المصدرين والمستوردين، ويحذّر في الوقت عينه، من أن الإخفاق في استنباط مقاربة منصفة لمعالجة مسألة أمن الطاقة، سيدفع بالعالم إلى أتون صراع لا هوادة فيه في ميدان الطاقة، ويؤكد في هذا الخصوص، دعم روسيا محاولات التوصل إلى اتفاق على تحديد أسعار ”منصفة“ للنفط، من شأنها: فكّ أسر آليات تسعير موارد الطاقة من قبضة ”نزوات المضاربين المطلقة العنان“، وإنشاء ”آلية تنظيمية دولية بضوابط صارمة وسلطات واسعة“؛ وهذا - في تقديره - لن يحفظ للطاقة ”أمنها“ فحسب، بل سيقوّي أيضاً، دعائم سلم دولي أوسع نطاقاً، ويعم العالم بأسره.

وعلى صعيد الطلب، يحذّر رعد القادري، من أن مزيجاً من عوامل عدة، يمكنه أن يسبب انكماش معدلات الطلب الآخذة في التصاعد على الموارد الهيدروكربونية؛ ومن بين هذه العوامل، التي يراها: استمرار تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي عالمياً، وارتفاع الأسعار، وتعاظم مشاعر القلق حيال الآثار البيئية الناجمة عن انبعاثات غازات الكربون، وتسارع التطورات والإنجازات التقنية على نحو فاق التوقعات، وفي ظل أوضاع كهذه، فإن الباحث يرجّح تضاعف

الطلب على نفط دول منظمة أوبك، إلى قرابة 25 مليون برميل في اليوم عام 2020، أضف إلى ذلك، أنه كلما ازداد الطلب ضعفاً، ازدادت حدة المصاعب التي تواجهها هذه المنظمة في إدارة أسواقها، لا بل إن الباحث يذهب به الظن إلى أن تدني مستويات نمو الطلب، أو انهيارها - وهو الاحتمال الأسوأ - سيفضيان إلى تعقيد الجهود التي تبذلها منظمة أوبك؛ لحماية نظام التسعير الذي تتبناه، وخاصة، في حال ارتفع إنتاج النفط العراقي بمعدلات كبيرة، وحيال ظروف مثل هذه، فإن ما يخبئه المستقبل من دلائل وتوقعات، إزاء ما يتعلق بالأسعار، وبعائدات دول الخليج العربية، لاحقاً، سيبدو أشد قتامة خلال الأعوام العشرة القادمة، وبحسب القادري، فإن دول الخليج العربية، تمتلك من الوقت ما يكفي لمعالجة مثل هذه التطورات، وإذا كانت ستبدأ بهذا مبكراً - كما يفترض - فإن عليها أن تبدأ بإقرار أن العامل الأهم في نهاية الأمر، ليس حجم قاعدة مواردها الهيدروكربونية، بل حجم الطلب العالمي على هذه "السلع"؛ وبهذا المعنى، فقد يتعين على دول الخليج - بوصفها منتجا لمصادر الطاقة - مواصلة التعايش وحالة "انعدام أمن الطاقة" على هذا النحو؛ بيد أن سبل تعاملها وهذه الحالة، والتدابير البعيدة المدى التي ستتخذها؛ للتخفيف من حدة المخاطر المترتبة عليها، ستحدد مقدار المعاناة التي ستمر بها، وخاصة في ظل تبؤات عن تحولات في طرائق استخدام العالم مصادر الطاقة في السنوات المقبلة.

وفي تقدير فيليب أندروز-سبيد: أن أي نجاح تحققه منطقة الشرق الأوسط، في وضع نظام لضخ شحنات متزايدة من صادرات النفط إلى قارة آسيا، سيشكل عنصراً حاسماً، يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في دول هذه المنطقة إلى الأمام، ومع ذلك، فهو يرى أن نجاحاً كهذا، يظل مرهوناً بعدد واسع من عوامل، تختلف درجة التحكم فيها من دولة شرق أوسطية إلى أخرى، إن دول الخليج - والحديث للكاتب - تظل حتى في أصعب الظروف، قادرة على اتخاذ الخطوات التي تضمن بها لطاقتها الإنتاجية، (في مجالي النفط والغاز)، تخطي معدلات الطلب العالمي عليهما؛ فتحقق بذلك قدرتها على تلبية احتياجات آسيا منهما، وإن كان هذا سيضعها بطبيعة الحال، في مواجهة خطر هبوط الأسعار إلى مستويات غير مقبولة، ولسوف يتعين عليها أيضاً - أي دول الخليج - أن تضع في حساباتها احتمالات تناقص القدرات التصديرية إلى بلدان الشرق الأوسط عامة؛ بفعل تنامي الطلب المحلي على مصادر الطاقة؛ نتيجة ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في هذه البلدان، خلال العقود المقبلة، وعلاوة على ما

تقدم، فإن أحد تداعيات أي تغيير محتمل في حجم صادرات موارد الطاقة المتجهة لقارة آسيا، قد ينعكس على تمثين عرى الشراكة مع دول الخليج، سياسياً واقتصادياً؛ وهذا من شأنه: «الإتيان بلاعبين استراتيجيين جدد إلى منطقة الشرق الأوسط، وخاصة: الصين والهند، وقد كانتا، في الماضي، تقفان موقف المتفرج حيال ما يجري من أحداث سياسية في المنطقة».

وفي حال حدث شيء كهذا، فإن البحث الذي أعده رونالد سوليغو وأيمي مايرز جاف، عن تداعيات "تسييس" سوق النفط على الصراعات الناشئة، يوحي أنه في الوقت الذي قد تتنافس فيه الدول المستهلكة، ما بينها على الفوز بموارد الطاقة، وتتصارع الدول المنتجة والدول المستهلكة، على توزيع الربوع النفطية، فإن مثل هذه الصراعات، ربما سيمكن التعامل إزاءه، تحت مظلة النظام الاقتصادي العالمي الراهن، وعلى الرغم من بعض ما حفل به سجل هذه الدول تاريخياً، من اضطرابات وقلاقل، فالباحثان مقتنعان بأن دولاً بعينها، ربما ستمضي قدماً في اتخاذ النفط أداة تمارس بها ضغوطها على دول أخرى؛ في مسعى منها لحملها على تغيير سياساتها تلك التي لا تروق لها، لكن محاولاتها هذه قد تتعثر؛ جراء وجود سوق عالمية للنفط، والتوصل إلى بدائل.

وأما ما يتعلق بتقلب الأسعار وتذبذبها، فيرى الكاتبان - على أقل تقدير - ضرورة تأسيس منبر تُعقد خلاله جولات تشاور وحوار، بين البلدان المصدرة للنفط والغاز وتلك المستوردة لهما؛ بغية معالجة قضيتي تذبذب الأسعار وديمومة التدفقات المالية، ويقترح الكاتبان المؤسسات القائمة فعلاً: (مجموعة العشرين الكبار، ووكالة الطاقة الدولية، وميثاق الطاقة)، مكاناً لهذا المنبر، وإلا فإن إقامة مؤسسة جديدة أكثر تخصصاً يمكنها صوغ معايير وقواعد للعمل، تحول دون نشوب أزمات في ميدان الطاقة مستقبلاً، أو أداء دور فاعل، وفعل مؤثر، في معالجة أي أزمات من هذا النوع، حال وقوعها.

ويضيف رونالد سوليغو وأيمي مايرز جاف أيضاً، دعوتهما إلى وضع آلية؛ الغاية منها تنسيق سبل استعمال المخزونات المتوافرة حالياً للدول المستهلكة، وطرائق توظيف القدرات الإنتاجية الفائضة عن الحاجة التي تمتلكها الدول المنتجة أساساً؛ بهدف التعامل وأي قمزات غير عادية في أسعار النفط، ومادام استقرار الأسعار سيعود بالفائدة على دول العالم قاطبة، فلا مناص من تقاسم هذه الدول - بحسب الباحثين - تكلفة المحافظة على هذه "الجدران الواقية"، والاستثناء الوحيد هنا، هو تلك الدول التي يتدنى

فيها دخل الفرد الواحد، إلى مستويات منخفضة جداً.

أما على المدى البعيد، فقد توصل الكاتبان إلى أنه بات لزاماً على دول العالم جميعها: العمل على إبطاء وتيرة نمو الطلب على النفط، من خلال تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة، وتصنيع تقنيات جديدة خاصة بالمركبات؛ بغية الإبقاء على كميات النفط القادمة من الشرق الأوسط، عند "مستويات معقولة"، وفي تقديرهما: أن على الولايات المتحدة الأمريكية - تحديداً - فرض ضريبة على النفط، (وغيره من أنواع الوقود الأحفوري)؛ بقصد جني بعض الربوع التي تتحقق لمنتجيه في الوقت الحاضر، وامتلاك القدرة على معالجة انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

ويشدد هشام الخطيب - بحكم الواقع الذي نعيشه - على ضرورة معاينة مسألة أمن الطاقة اليوم، عبر سياق أوسع نطاقاً، يضم «مجموعة أكثر تنوعاً من أشكال الطاقة ومقاديرها، مع مراعاة الحاجة إلى التصدي للتحديات البيئية، وكل هذا يجب تحقيقه؛ اعتماداً على موازنات عامة محدودة الموارد»؛ ويخلص إلى أن هذه المسألة، باتت تتداخل ومنظومات إدارة قضايا الطاقة والبيئة في آن واحد.

وفي الاتجاه ذاته، تقدم ليلي بينالي، استشرافاً للتركيبة المحتملة مستقبلاً لمزيج الطاقة في منطقة الخليج؛ فتقول: إن مسألة تنويع مصادر مكونات مزيج الوقود باتت؛ لأسباب عدة، تحتل مستوى مرتبة أعلى فأعلى على أجندات عمل الكثير من الحكومات؛ ومن هذه الأسباب تورد الباحثة: القيود التي قد تفرض على إمدادات الوقود، والهواجس البيئية، والأوضاع الجيو-سياسية القائمة، وأما من الناحية النظرية، فإن البدائل الرئيسية للموارد الهيدروكربونية، (وهي التي تضعها دول المنطقة في حساباتها)، كما تراها، هي: الفحم، ومصادر الطاقة المتجددة، والطاقة النووية (على المدى البعيد)، بيد أن الغاز الطبيعي - في تقديرها - سيكون على الأرجح، الوقود المفضل مستقبلاً؛ لتوليد الطاقة الكهربائية في منطقة الخليج، وتذهب الباحثة إلى القول: إن منتجي الموارد الهيدروكربونية في هذه المنقطة يميلون في الأغلب الأعم، إلى الاعتقاد بأن تركيز الجهود على التقنيات "النظيفة"، وتحديد سقوف أعلى لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، سيلحقان الضرر في نهاية الأمر، بمعدلات الطلب البعيد المدى على صادراتهم من هذه الموارد، وعلى أي حال، فإن حجم الاستثمارات التي خصصت إقليمياً؛ لإقامة مشروعات ذات صلة بالمصادر المتجددة والطاقة "النظيفة"، خلال الفترة

2009 - 2013، تُقدّر اليوم بنحو 33 مليار دولار أمريكي، وعلى ما يبدو، فإن «دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - بعد أن استعرضت الخيارات المتاحة لها - قد حددت الطاقة الشمسية، وتقنيات احتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه، ميدانين أساسيين تلعب فيهما دورها على مسرح "الطاقة النظيفة"».

وفي هذا الخصوص، يرى سعد الجندل، أن استخدام هذه التقنيات بات يُعد أحد الخيارات التي تزداد جاذبية يوماً بعد آخر، ضمن "محفظة" خيارات التخفيف من حدة آثار التغيرات المناخية، وعلى الرغم من قناعته بأن لا وجود لـ "جواب حاسم"، على التساؤل الذي يدور حول جدوى هذه التقنيات، في تحقيق التحولات المستدامة في قطاعات إنتاج الطاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وخارجها، فإن ثمة أسباباً شتى، تسوغ وضع عملية احتجاز هذا الغاز وتخزينه، في عداد "التقنيات المرهقة" التي تتيح انتقالاً سلساً صوب مستقبل أكثر استدامة من الناحية البيئية، بمنأى عن التركيز على الكربون - كما هو جارٍ حالياً - بوصفه مادة أساسية لتوليد الكهرباء للأغراض الصناعية، ويلمّح الجندل إلى أن استخدام تقنيات احتجاز غاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه، على الصعيد الوطني، سيسمحان لكل من شركات النفط ومعاهد الطاقة المتخصصة العاملة في دول المجلس، بأداء دور قيادي في تنفيذ المشروعات الريادية التجريبية الإقليمية؛ الأمر الذي من شأنه أن يكسبها ميزات الخبرة، وسعة الاطلاع، بالقدر الذي يضعها في موقع الصدارة في هذا المجال، وأياً تكن الحال، فإن الباحث يشدد على أن الشرط المسبق الأكثر أهمية، لأي استخدامات إضافية في مجال احتجاز الغاز المذكور وتخزينه، هو صوغ إطار عمل نظامي، يقوم على ضوابط صارمة، ويعنى بالأبعاد والسياسات المناخية؛ ليكون جديراً بالتعويل عليه، بحيث يأخذ في الحسبان مختلف الخيارات ذات الصلة بتقليل انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

وقصارى القول: أن الرأي الأبرز والأشد أهمية، وهو الذي أجمعت عليه الأوراق والدراسات التي يعرضها هذا الكتاب، يُمثل بضرورة التعامل وأمن الطاقة؛ بوصفه هاجساً مشتركاً بين المنتجين والمستهلكين معاً، أينما كانوا في هذا العالم؛ وهو ما يحدث بالفعل اليوم على نحو متزايد، ولا ريب في أن ترابط المواقف، وتبادلها على هذه الصورة، سيوجبان تبني نموذج رؤية شمولية، أوسع نطاقاً وأكثر تكافؤاً لقضية أمن الطاقة، وعلاوة على ذلك، فإن هناك من الهموم المشتركة - على الرغم من استفحال الخلافات بين دول العالم - ما يكفي لإيجاد

المجال المناسب؛ لإنشاء آلية دولية؛ الغاية منها: تنظيم عملية التسعير، وتوفير سبل الوقاية من أي "صدّات"، تُعرض لها إمدادات الطاقة. ولا مفر أيضاً، من تنويع مصادر العرض والطلب خلال العقود المقبلة، في وقت يتزايد فيه تغلغل مصادر الطاقة البديلة إلى بنية مزيج الطاقة على المستوى العالمي، وفي هذا الإطار، تبرز الحاجة في دول الخليج، إلى توظيف الجهود والأموال في المشروعات التعليمية، وقطاعي العلوم والتكنولوجيا، وبرامج البحث والتطوير؛ بهدف تعزيز كفاءتها الذاتية، وترسيخ مكانتها في طليعة الدول المنتجة، وفضلاً عن ذلك، فإن سياسات هذه الدول ذات الصلة بالاستهلاك المحلي، وتسعير مصادر الطاقة، ربما تتطلب إعادة تقويمها وتعديلها؛ بغية مواجهة التحديات المحتملة.

وفي آخر الأمر، فإن مسألة أمن الطاقة، أمست مبعث قلق يؤرّق الجميع، ولن يمكن توطيد دعائم هذا الأمن - والحال هذه - إلا بتبني مقاربات شاملة ومتعددة الأطراف؛ وتستهدف التوصل إلى المزيج المنشود من موارد الطاقة، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب، على النحو الذي يكفل معاً: حماية مصالح الدول المستهلكة التي يتنامى اعتمادها على الطاقة، وتلك المنتجة لها، وهي التي تتصاعد معدلات النمو فيها بوتائر متسارعة.